برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، ٢٤-١٩٩٧/٣/٢٦

الدعم الذي يقدمه البرنامج للبلدان في إنشاء البرامج الوطنية للمعونة الغذائية وإدارتها

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال

الدعم الذي يقدمه البرنامج للبلدان في إنشاء البرامج الوطنية للمعونة الغذائية وإدارتها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/97/3-A
17 February 1997
ORIGINAL: ENGLISH

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة مقدمة إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها وتقديم المشورة بشأنها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

رئيس شؤون السياسات:	D. Spearman	رقم الهاتف: 5228-2601
محلل السياسات:	W. Herbinger	رقم الهاتف: 5228-2621

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (5228-2641).

برامج المعونة الغذائية ومهام البرنامج

١- ينفق كل عام العديد من مليارات الدولارات على البرامج الوطنية للمعونة الغذائية. وتعتبر هذه البرامج الأدوات الرئيسية لمجابهة الجوع في أنحاء العالم. وفي كثير من الاقتصاديات الأكثر تقدماً، فإن نصيب المعونة الغذائية الدولية لا يعدو سوى جزء ضئيل فقط مما تنفقه الحكومات على برامج التغذية الموجهة أو مشروعات الغذاء مقابل العمل اعتماداً على مواردها المحلية.

٢- ويقضي "بيان رسالة **برنامج الأغذية العالمي**" بأن يقدم **البرنامج** "... الدعم للبلدان في إنشاء برامجها القطرية للمعونة الغذائية وإدارتها"، كذلك يلتزم **البرنامج** بتقديم خدمات مثل "... المشورة، والمساعي الحميدة، والدعم اللوجستي والمعلومات". وعلاوة على ذلك، فلقد ظلت من بين مهام الجهاز الرياسي **للبرنامج** لسنوات عديدة "... وأن يقوم بمثابة محفل للتشاور في ما بين الحكومات حول برامج المعونة الغذائية القطرية والدولية وسياساتها"، وتقديم "... التوصيات إلى الحكومات لإدخال تحسينات في سياسات المعونة الغذائية وبرامجها حول موضوعات مثل أولويات البرامج، وتكوين سلع المعونة الغذائية وغيرها من الموضوعات ذات الصلة".

٣- وتلتمس الحكومات أساليب عديدة لتحسين استهلاك الأغذية والأوضاع التغذوية بين أشد فئات السكان فقراً. ولقد أعدت **منظمة الأغذية والزراعة** في عام ١٩٨٨ قائمة ببرامج التدخل الغذائي كشفت عن أن هناك ٥٦ بلدا نامياً، شملتها هذه الدراسة، تقوم جميعها تقريباً بتنفيذ برامج للدعم الغذائي من نوع أو آخر. فقد كان هناك ٥٣ بلداً تقدم دعماً عاماً لأسعار الأغذية، وواحد وخمسون بلدا بدأت تنفذ برامج للإغاثة من الكوارث، و ٤٧ بلداً تقدم الدعم لبرامج التغذية المؤسسية والمجموعات الضعيفة، و ٤٦ بلدا تنفذ برامج للأشغال العامة أو "الغذاء مقابل العمل" (FAO/CFS, 1988).

٤- وأثناء انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في نوفمبر/ تشرين الأول ١٩٩٦، أكدت الحكومات من جديد التزامها بتحسين فرص حصول السكان الفقراء على ما يكفيهم من الأغذية. ولتحقيق هذه الغاية، تعهّدت الحكومات بما يلي:

(أ) أن تقوم بتطوير نظام للمعلومات ولوضع خرائط لمناطق انعدام الأمن الغذائي القطري ومناطق الأوضاع الهشة، وتحديثها من آن لآخر، حسب الاقتضاء؛

(ب) أن تقوم بتنفيذ برامج للأشغال العامة تحقق مردودية التكاليف، حيثما كان ذلك مناسباً، للسكان الذين يعانون من البطالة ونقص العمالة في أقاليم انعدام الأمن الغذائي؛

(ج) أن تقوم بإنشاء شبكات للأمان التغذوي والاجتماعي حسنة التوجيه، في حدود الموارد المتاحة، لمواجهة احتياجات السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، لا سيما من المحتاجين والأطفال والعجزة؛

(د) أن تسعى إلى الحيلولة دون وقوع الكوارث وأن تقف على أهبة الاستعداد لمواجهة الاحتياجات الغذائية العابرة وفي أحوال الطوارئ بطرق تشجع على الانتعاش والتعمير والتنمية.

٥- وطوال الثلاثين عاماً الماضية، اكتسب **البرنامج** خبرات وتجارب في تنظيم البرامج التي تُقدم المعونة الغذائية المباشرة لمن يعانون الجوع بصفة مزمنة ولضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان. كذلك قدم **البرنامج** المعونة الغذائية وما يتصل بها من خدمات استشارية لما يزيد على ١ ٠٠٠ مشروع من مشروعات الغذاء مقابل العمل، وما يربو على ٢٤٠ برنامجاً من برامج التغذية المدرسية، وأكثر من ١٦٠ تدخلاً مباشراً لمواجهة

الاحتياجات الغذائية الحرجة للأمهات والأطفال، وما يقرب من ١ ٥٠٠ عملية من عمليات التغذية في حالات الطوارئ. وعادة ما تقدم معونة **البرنامج** بالتعاون من الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الجهات المانحة.

٦- وإلى جانب تخطيط برامج المعونة الغذائية الخاصة وتنفيذها، تقوم الحاجة كذلك إلى تقديم مزيد من خدمات المعلومات العامة والتنسيق. وكثيرا ما يتولى **البرنامج** دورا في: تطوير أساليب موحدة لتقديم المعونة الغذائية وإدارتها، وتقديم خدمات التنسيق فيما بين الأطراف المانحة للمعونة الغذائية والمنظمات غير الحكومية وحكومات البلدان المستفيدة، فيقوم بمثابة عامل منشط في تعبئة الموارد لبرامج المعونة الغذائية من المصادر القطرية والدولية، ويجمع الإحصاءات عن المعونة الغذائية. ويتمتع **البرنامج** بوضع جيد يتيح له أيضا تيسير تبادل الخبرات الخاصة بالمعونة الغذائية، ويقدم المعلومات عن الاستخدامات الفعالة لتلك البرامج، ويقدم المساعدة في إقامة علاقات مبادلة ومشاركة.

٧- وتشمل الأقسام التالية استعراضا للأنواع الرئيسية من البرامج القطرية للمعونة الغذائية، ودور المعونة الغذائية في تطوير الظروف الإنمائية، والنطاق الذي يتيح **للبرنامج** أن يسهل تبادل المعرفة الفنية للمعونة الغذائية والخدمات الاستشارية، وكذلك التدابير الكافية لتقديم هذا الدعم.

البرامج القطرية للمعونة الغذائية

٨- شهدت السنوات الأخيرة، تحولا من البرامج الواسعة للتدخل في الأسواق إلى التدخلات التي لها أهداف اجتماعية. فقد تبين أن أدوات الاقتصاد الكلى مثل تقديم الإعانات العامة لأسعار الأغذية ذات تكلفة باهظة، وتنحاز كثيرا تجاه المناطق الحضرية بل وتتعارض في أغلب الأحيان مع التدابير التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاح الهيكلي. ومن المتوقع أن تكون التدابير مثل حماية المجموعات الضعيفة وضمان الأمن الغذائي من خلال برامج المعونة الغذائية الهادفة أكثر تحقيقا لفعالية التكاليف وأقل تشويها للاقتصاد.

٩- وتنزع الفرص المتاحة لتوجيه المعونة الغذائية التي تتسم بمردودية التكلفة إلى أن تكون فرصا قاصرة على أقطار بعينها إلى حد بعيد. إذ تعتمد الأسعار العادلة في المتاجر وغيرها من أساليب التوجيه الجغرافي على تمركز المحتاجين في مناطق بعينها، حيث أن التوجيه السلعي يحقق أكبر قدر من النجاح في الحالات التي يوجد فيها فارق ملحوظ في أنماط الاستهلاك بين فئات الدخل المنخفض وفئات الدخل المرتفع. ولا تجدي خطط قسائم الأغذية ولا تثبت فعاليتها إلا في البلدان التي توجد بها إدارات حكومية قوية.

١٠- وثمة خيار له أهميته هو تقديم المعونة الغذائية المباشرة. وكثيرا ما يكون التوزيع المباشر لأغذية الإغاثة هو الخيار الوحيد في الحالات التي تفقد فيها مجموعات السكان أو السكان بأكملهم مصدر رزقهم (مثال ذلك، ضحايا الكوارث الطبيعية أو اللاجئين). وتتيح برامج التغذية المباشرة توجيه عناية خاصة إلى الأطفال الرضع وصغار التلاميذ والمرضعات والمسنين والمرضى. فالمؤسسات التي تخدم هذه الفئات المعنية مثل المدارس ومراكز الرعاية الصحية والنهارية، توفر الآليات الإدارية الملائمة لتنفيذ برامج التغذية الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمارات في قطاعات التعليم والتدريب والصحة تصبح أداة أكثر فعالية حين يجرى تغذية المشتركين فيها تغذية ملائمة، إذ أن سوء التغذية أو عدم انتظام الحصة الغذائية اليومية بينهم يتدخل في حفزهم وقدرتهم على الاستفادة من الخدمات المقدمة لهم. وتوفر مشروعات الغذاء مقابل العمل للأسر الفقيرة دخلا وفرصا للحصول على الأغذية، وفي الوقت ذاته تنشيء أصولا مادية مثل تحسين البنيات الأساسية الريفية أو زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية.

١١- ويمكن لبرامج المعونة الغذائية المباشرة أن تكون فعالة في الظروف التي قد يفشل فيها غيرها من الأساليب التي تهدف إلى ضمان حصول المحتاجين على الأغذية. فمثلاً، من المحتمل أن تحقق برامج المعونة الغذائية فوائد تغذوية للنساء والأطفال وكبار السن أكثر مما تحققه الإعانات النقدية، إذ أن الإناث في الأسرة هن اللاتي يسيطرن على الحصص الغذائية.

المعونة الغذائية ودورها في خلق الظروف الإنمائية

١٢- تتسم أساليب المعونة الغذائية بأنها ليست جامدة، إذ تتغير عمليات تمويل وتصميم برامج المعونة الغذائية مع تطور البلدان. وتعتمد الخبرات والمدخلات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج فعالة للمعونة الغذائية على الأوضاع الاقتصادية في بلد ما، والمشاكل المراد حسمها ونوع التدخل الغذائي الموضوع.

١٣- والمعونة الغذائية الدولية والخدمات الاستشارية المتعلقة بها تعتبر غاية في الأهمية بالنسبة للبلدان التي تتعرض للكوارث وأقل البلدان نمواً، وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض التي يعانى شطر كبير من سكانها من نقص التغذية، ولديها موارد محلية محدودة جداً. وهو أمر يعترف به "بيان رسالة ال**برنامج**"، مما يقتضي أن يركز **البرنامج** جهوده وموارده على أشد البلدان حاجة. وكثيراً ما تحتاج برامج المعونة الغذائية الموجهة إلى السكان الذين يعانون من نقص التغذية الحاد والمزمن في هذه البلدان، نصيباً كبيراً من التمويل الخارجي.

١٤- ولسوف يستمر **برنامج الأغذية العالمي** في تقديم موارده الغذائية لهذه البلدان، بالإضافة إلى دعمه الاستشاري والفني لبرامج المعونة الغذائية في جميع مراحل دورة البرمجة. كذلك فإن هناك حاجة واضحة لكي يقدم **البرنامج** مشورته ودعمه اللوجستى بل ومعلوماته إلى البرامج التي تمولها الجهات المانحة الثنائية والحكومات المضيفة.

١٥- ويمر عدد كبير من البلدان النامية في الوقت الحاضر بمرحلة التقدم من فئة بلدان الدخل المنخفض إلى فئة بلدان الدخل المتوسط. ففي بعض هذه البلدان، تقابل المعونة الغذائية الدولية بتمويل محلى كبير لبرامج المعونة الغذائية.

١٦- كذلك يوجد الجوع المزمن والقابلية للتأثر بالأزمات الغذائية الحادة بسبب الكوارث في البلدان ذات الدخل المتوسط وفي اقتصاديات البلدان الأكثر تقدماً. وكثيرً من هذه البلدان قد نظم برامج للمعونة الغذائية وآليات للاستعداد لمجابهة الكوارث، بما في ذلك احتياطيات غذائية لأحوال الطوارىء.

١٧- وفي الوقت الذي تتغير فيه البلدان، تنشأ علاقات جديدة مع **برنامج الأغذية العالمي**. فإن نصيب الموارد القطرية في برامج المعونة الغذائية يزداد وقد يمثل آخر الأمر أضعاف المبالغ التي يقدمها **البرنامج**. بيد أن نوعية المشروعات وجودتها قد تختلف عما كانت عليه في المراحل الأولى من المعونة الغذائية: بمعنى أنها أصبحت أفضل توجيهاً، وتتسم بمزيد من المشاركة، بل ولها أهداف أكثر طموحاً.

١٨- وكلما انكمشت حاجة البلدان إلى الموارد الغذائية الخارجية، فإنها قد تستفيد، مع ذلك، من الدعم الذي يقدم إليها في تحديد البرامج وتصميمها وتخطيطها ورصدها وتقييم المعونة الغذائية وبرامج الاستعداد لمجابهة أحوال الطوارئ. ويمكن الآن تقديم مساعدات خاصة وتدابير لبناء القدرات مثل التدريب والمساعدة في إعداد الكتيبات الإرشادية، وتيسير التبادل الدولي والاتصالات في مجال العمل. وفي مقدور **البرنامج** أن يعهد إلى موظفيه بهذا العمل أو أن يتوسع في الاستعانة بغيرهم من الخبراء في برامج المعونة الغذائية الحكومية لتقديم العون. ويتضمن الإطار التالي أنواعاً من الدعم الاستشاري الذي قد يلزم في هذا الصدد.

الدعم الاستشاري: التجارب والاحتياجات في بلدان مختارة

أثناء بعثة أوفدت إلى كل من كولومبيا، وكوستاريكا، والسلفادور، والهند، وجامايكا، والأردن، تأكدت فائدة تقديم الدعم الاستشاري في المجالات التالية:

تقدير الاحتياجات الغذائية

- المساعدة في تحديد الاحتياجات من المعونة الغذائية (في بلدين)

تصميم البرامج وتخطيط التنفيذ

- تصميم وتقديم الدعم في إدارة برامج المعونة الغذائية، لاسيما برامج التغذية المدرسية (ثلاثة بلدان)، وفي برامج رعاية صحة الأمومة والطفولة والغذاء مقابل العمل
- تصميم مناهج المعونة الغذائية لكي تصل إلى المجموعات الضعيفة المعينة في المناطق الريفية النائية أو مجموعات السكان الضعيفة المتضررة من برامج الإصلاح الهيكلي (في بلدين)
- تشجيع تنفيذ مناهج التخطيط وتنمية المجتمع المحلى على أساس المشاركة
- وضع صيغ ومفاهيم للتجهيز المحلى للأطعمة المغذية لصالح برامج التغذية المدرسية ونمو الأطفال (في بلدين)

تنفيذ البرامج

- الشراء المحلى للأغذية لبرامج المعونة الغذائية أو إبرام الصفقات الثلاثية (في بلدين)
- المساعدة في توريد وتصنيع وتغليف وتوزيع الأغذية في برامج التغذية القطرية، بما في ذلك التغذية المدرسية
- التدريب على إدارة الأغذية للموظفين العاملين في الإدارات الصحية والتعليمية
- إنشاء نظام للبيانات والمعلومات للاستعانة به في لوجستيات المعونة الغذائية
- المساعدة في تنسيق المعونة الغذائية (في بلدين) وتعبئة الموارد من الجهات المتبرعة الأخرى

الرصد والتقييم

- تقديم الدعم لأنظمة الرصد والمعلومات في برامج المعونة الغذائية
- التقييم بعد انتهاء المرحلة الرائدة للمناهج الجديدة في التغذية المؤسسية

تبادل المعلومات والخبرات الفنية

- تشجيع التبادل الإقليمي والدولي للخبرات في برامج المعونة الغذائية (في بلدين)
- إنشاء نظام للمعلومات والاتصالات بشأن قضايا المعونة الغذائية.

١٩- وعلاوة على، ذلك فإن **برنامج الأغذية العالمي** يمكنه أن يقدم المساعدة في الوقت الذي تصبح البلدان النامية فيه مصدراً لنصيب متزايد من الإمدادات العالمية للمعونة الغذائية. إذ يمكن أن يعمل **البرنامج** على تيسير هذه العملية، لا سيما من خلال شراء الفوائض القابلة للتسويق (حالما توافرت) أو ترتيب صفقات ثلاثية، إذ أن المشتريات النقدية للمعونة الغذائية في البلدان النامية أصبحت تمثل نصيباً كبيراً ومتزايداً من المعونة الغذائية العالمية.

تيسير تبادل الخبرة الفنية للمعونة الغذائية

٢٠- على الرغم من أن العديد من البلدان قد نفذ برامج للمعونة الغذائية (يرتبط معظمها بتقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية)، فإنها قد لا تلم إلماماً كافياً بالخبرات المتعلقة بأمور أخرى أو تستفيد من هذه الخبرات الدولية، حيث لا توجد آلية للتبادل المتسق لتلك المعلومات. ولنفس هذا السبب، فلا توجد مؤسسات متخصصة، قطرية أو متعددة الأطراف، تكون مسؤولة عن البرامج الغذائية الرئيسية والتي تُطلب منها المشورة عادة بشأن القضايا الفنية مثل الاحتياجات الغذائية، وسلة السلع واستراتيجية اللوجستيات، وإدارة الأغذية وتوزيعها، والرصد والتقييم. وقد تتيح دعوة الخبراء الخارجيين للاشتراك في تقييم برامج المعونة الغذائية الجارية (البرامج التي تموّل من موارد قطرية، وتلك التي تموّل بمعونة غذائية دولية) فرصة طيبة لإدخال الخبرات الدولية. ويمكن تطبيق نفس هذه الاستراتيجية في عملية تحديد وصياغة برامج المعونة الغذائية التي أُدرجت في الخطط حديثاً.

٢١- ومن النادر في الوقت ذاته التعريف بالخبرات القطرية القيمة أو أتاحتها إلى بلدان أخرى. وهناك أمثلة على التبادل الدولي الفعّال والتي اشتملت على اقتسام الخبرات والتعلّم من مشروعات ضمان العمالة على أساس الغذاء مقابل العمل في شبه القارة الهندية. وقد برز في الآونة الأخيرة اهتمام جنوب أفريقيا بتنظيم المعونة الغذائية كما تنفذ في الولايات المتحدة. وبوجه عام، فلا توجد هناك تحليلات دولية كثيرة مع ندرة تبادل الخبرات فيما يتعلق ببرامج المعونة الغذائية المباشرة التي تموّل من موارد قطرية.

٢٢- ويمكن أن يسهل عقد ندوات وحلقات التدريب الإقليمية وشبه الإقليمية أمر اقتسام التجارب العملية فيما بين الأقطار. وثمة مثال حديث هو تشجيع التبادل، ووضع أسس المشاركة وخلق وعى عام بدور المعونة الغذائية في اجتماع المؤسسات الذي استضافه **البرنامج** لمؤسسات من أربعة بلدان (هي ألمانيا وإيطاليا والسويد والولايات المتحدة) لمناقشة استراتيجيات التوعية المحلية بشأن الجوع في العالم وما يتعلق به من إجراءات في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦. فإذا ما رغبت البلدان المشتركة في اقتسام خبراتها مع البرامج القطرية للمعونة الغذائية أو تصبح كفيلة لتلك البرامج في بلدان أخرى، فإن **البرنامج** سيسعى إلى مساعدتها لتيسير هذا التبادل والتعاون.

٢٣- وثمة أداة أخرى لمساعدة البلدان في إنشاء برامج قطرية للمعونة الغذائية وإدارتها تتمثل في إعداد قائمة بمختلف المؤسسات التي لديها خبرات وتجارب يمكن أن تسهم في هذا الشأن ويمكن اتاحتها، عن طريق شبكة الإنترنت على سبيل المثال.

المجالات التي يمكن فيها تقديم الدعم الاستشاري

٢٤- توجد ظروف عديدة يمكن أن يكون تبادل المعلومات والحصول على المشورة بشأن المعونة الغذائية فيها أمر بالغ الأهمية بوجه خاص. ويعتبر ظهور فرص جديدة لتوفير الموارد اللازمة للبرامج القطرية للمعونة الغذائية واحداً من هذه الأحوال. ومن الشائع أن يجد المرء أعداداً كبيرة من السكان الجوعى حتى في البلدان التي تتوافر بها مخزونات غذائية ضخمة. ففي سنوات المحاصيل العادية أو المحاصيل الجيدة، قد تتراكم مخزونات الأغذية، لا بسبب عدم قيام الحاجة إلى الأغذية المتاحة، ولكن بسبب ضعف القوة الشرائية أو عدم كفايتها. وأن ما تقوم الحاجة إليه في هذا الصدد

هو وجود آليات مؤسسية ومالية تسمح بتوزيع هذه السلع الغذائية على السكان المحتاجين. وعلى المستوى الدولي، فإن هذا التفكير هو الذي أبرز الحاجة إلى إنشاء **برنامج الأغذية العالمي**. وقد يلزم نفس هذا النوع من الآليات الآن على المستوى القطري في البلدان النامية التي تحتفظ بمخزونات غذائية إضافية. إذ يمكن استيعاب المخزونات الغذائية المتاحة وفوائض السوق واستخدامها في برامج المعونة الغذائية الهادفة والموجهة داخل البلد ذاته أو في بلدان أخرى (مجاورة).

٢٥- وثمة طريقة مبتكرة لتمويل برامج المعونة الغذائية أمكن التوصل إليها أثناء القمة العالمية للأغذية التي عُقدت مؤخراً، وتتمثل في اقتراح (أنظر خطة العمل الخاصة بالقمة العالمية للأغذية، الفقرة ٥٣ ن) بدراسة إمكانية "مقايضة الديون مع الأمن الغذائي" وهى تشبه المقايضات التي تعقد بين الإعفاء من الديون والمحافظة على الطبيعة والتي استخدمت في تمويل المشروعات البيئية. فالبلدان مثل بوليفيا وكوت ديفوار واكوادور وفيتنام حصلت على الإعفاء من الديون وحققت فوائد بيئية نتيجة لهذه الترتيبات. فبموجب مقايضة الإعفاء من الديون في مقابل ضمان الأمن الغذائي، يقوم البلد المدين، الذي ستلغى ديونه من العملات الصعبة، بإلزام نفسه باستخدام نفس هذه الكمية من الأموال بالعملة المحلية لتقوية أمنه الغذائي، وذلك من خلال مشروعات الغذاء مقابل العمل على سبيل المثال أو من خلال أنشطة التغذية المدرسية. وقد يلزم تقديم المشورة في تحديد وتصميم الآليات العملية لبرامج المعونة الغذائية الموجهة أو الهادفة قبل الدخول في مفاوضات لإجراء ترتيبات للتمويل من هذا النوع.

٢٦- وثمة مثال آخر على إمكانية الاهتمام باكتساب خبرات في مجال المعونة الغذائية يتعلق بالبلدان التي خفضت أو استبعدت الإعانات الغذائية في الآونة الأخيرة أو قُدمت لها المشورة بأن تفعل ذلك في إطار برامج التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي، على الرغم من أنه ماتزال هناك حاجة مستمرة إلى صورة من التدخل بالنسبة للمجموعات الضعيفة. فالخبرة الفنية في مجال تحديد تدخلات المعونة الغذائية الهادفة وتصميمها وتنفيذها ورصدها وتقييمها، قد تكون عظيمة الفائدة في هذا الصدد بوجه خاص.

٢٧- أما المثال الثالث فيتعلق بحماية المجموعات الضعيفة من السكان في البلدان التي تواجه انخفاضاً في حجم المعونة الدولية. فنتيجة للقيود التي تفرض على الموارد، يخفض **برنامج الأغذية العالمي** أو ينهى برامج معونته في بعض البلدان التي تتحسن أوضاعها، كما هو الحال مع بعض الأطراف الثنائية المتبرعة والوكالات الأخرى. وقد تسهم خدمات المشورة إسهاماً كبيراً إذ تقوم تلك البلدان بإنشاء برامج للمعونة الغذائية خاصة بها.

٢٨- كذلك قد يلزم تقديم الدعم الاستشاري لبلدان تتعرض لمخاطر جسيمة من احتمال وقوع أحوال الطوارئ. إذ يتعرض الكثير من البلدان النامية للكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان وتقاسى الأمرين من نتائجها. وعلاوة على ذلك، فقد شهدت السنوات الأخيرة نمواً مذهلاً في عدد حالات الطوارئ المعقدة التي هي من صنع الإنسان. فالتدابير التي تتخذ للاستعداد لمواجهة التأثيرات الخطيرة لهذه الأحوال أو للتخفيف من وطأتها على الأوضاع الغذائية فور وقوع تلك الكوارث سوف تلزم له خبرات وتجارب في مجالات تصميم أنظمة الإنذار المبكر والتدريب عليها، ووضع الخرائط للمناطق الهشة، وتنفيذ خطة للوقوف على أهبة الاستعداد لمجابهة الكوارث والتخفيف من تأثيراتها، ثم وضع الخطط لمجابهة أحوال الطوارئ وإدارتها والاستراتيجيات اللازمة للتدخل اللوجستى. ويقدم **البرنامج** بالفعل بعض المساعدات من هذا النوع، لاسيما من خلال وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع الخرائط لها. وقد يتمكن، في المستقبل، من أن يقدم مساعداته لعدد أكبر من البلدان.

٢٩- وحين يتعاون **البرنامج** مع الحكومات في وضع خطط لهذه الأنشطة وتنفيذها وتقييمها، إنما يُسهم بما يزيد على ثلاثة عقود من الخبرة العملية مع برامج المعونة الغذائية وفى تنفيذ طائفة واسعة من الخبرات الفنية اللازمة لجعلها ذات

فعالية. ومع ذلك، فإن الخبرة بالمعونة الغذائية على المستوى العالمي أكبر من ذلك بكثير. ولا تقدم المشورة المتعلقة بهذه الأمور من **البرنامج** وحده فحسب، إنما تقدم من المؤسسات القطرية في العديد من البلدان. ويمكن **للبرنامج** أن يسهل مهمة التوفيق بين الاحتياجات إلى المشورة والاستفادة من الخبرات الفنية ذات الصلة.

خطة العمل في المستقبل

٣٠- تنقسم التدابير التي يلتمسها **البرنامج** في تنفيذ ولايته بتقديم الدعم إلى البرامج القطرية للمعونة الغذائية إلى فئتين هما:

(أ) تشجيع البلدان على اقتسام التجارب العملية والخبرات الفنية للمعونة الغذائية التي اكتسبها **البرنامج** من خلال: عقد الندوات وحلقات التدريب العملية، وتيسير مشاركة الخبراء من **البرنامج** والمؤسسات الأخرى في تقدير برامج المعونة الغذائية وتقييمها، ووضع قائمة بالمؤسسات التي لديها خبرات عميقة بالمعونة الغذائية.

(ب) تقديم الخدمات الاستشارية في جميع جوانب الدورة البرامجية للبرامج القطرية للمعونة الغذائية أو تيسير أمر الاستفادة بهذه الخبرات، بناء على طلب مختلف البلدان النامية كل على حدة.

٣١- ومن المعتزم أن تدرج في ميزانية الفترة المالية المقبلة مخصصات صغيرة لدعم عمل البرنامج في تسهيل تبادل الخبرات الخاصة بالمعونة الغذائية على المستوى الإقليمي والعالمي وكذلك للمساعدة في دعم التنفيذ الفعّال لبرامج المعونة الغذائية التابعة **للبرنامج** في بلدان بعينها. ويمكن أن تسهم هذه المخصصات في التمويل المشترك لندوات إقليمية وعقد حلقات التدريب العملية، وفي مواجهة التكاليف المتعلقة بالمبادرات الإعلامية وتوفير الدعم الاستشاري للبلدان، التي من المقرر أن تنتهي فيها المعونة الغذائية **للبرنامج** والتي أبدت اهتماماً باستمرار هذه البرامج اعتماداً على مواردها الخاصة. أما تمويل تقديم خدمات الدعم الاستشاري إلى البلدان التي لا تتلقى معونات غذائية من **البرنامج** فيمكن أن يأتي من رسوم تُفرض على هذه الخدمات (وذلك في حالة بلدان الدخل المتوسط التي تطلب هذه الخدمات)، أو أنها قد تستلزم مخصصات مالية محددة يقدمها **البرنامج** أو يقدمها طرف ثنائي متبرع.

٣٢- ولسوف يكون من الضروري إقامة صلات وثيقة مع الحكومات والمنظمات المعنية ببرامج المعونة الغذائية. وسوف يسهل من ذلك الهيكل حديث الإنشاء للمكاتب الإقليمية، المزودة بموظفين لديهم دراية تامة ببرامج المعونة الغذائية التي تنفذ حالياً بالإقليم، ولديهم القدرة على تحليل الاحتياجات الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطة إنهاء وجود **البرنامج** في بلد ما قد تشمل فترة انتقالية يمكن خلالها تقديم الدعم الاستشاري من خلال مكاتب صغيرة مزودة بموظفين محليين، وبدعم من المكاتب الإقليمية **للبرنامج**. وسوف يشمل المشاركون في هذا الحوار مع الحكومات ووكالات **الأمم المتحدة** الأخرى (لاسيما في إطار عملية مذكرات الاستراتيجية القطرية) والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى.